مجلة إدارة الجودة الشاملة
Journal homepage:
http://journals.sustech.edu/

مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد لاتحاد الجامعات العربية بجامعة أنواكشوط العصرية

(من وجهة نظر القيادات الادارية وأعضاء هيئة التدريس)

عبد الرحمن إبراهيم مصطفي : a_hejaen@hotmail.com
أحمدو سيد محمد أحمدو : Ehmedo89@gmail.com
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – عمادة التطوير والجودة

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد لاتحاد الجامعات العربية في جامعة نواكشوط العصرية في الجمهورية الاسلامية الموريتانية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي ، وتم تطوير مقياس الدراسة بناء على نموذج دليل اتحاد الجامعات العربية لضمان الجودة والاعتماد ، واعتمد على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتم استخدام برنامج الحزم الاحصائية SPSS لتحليل البيانات، وكان من أهم نتائج الدراسة وجود تطبيق عام لهذه المعايير بشكل جيد من وجهة نظر المبحوثين من أعضاء هيئة تدريس وقيادات إدارية، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة للدراسة(سنوات الخبرة، النوع، التخصص، الدورات التدريبية في مجال ضمان جودة التعليم العالي) والمتغير التابع (مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية في الجامعة) لدى الفئتين عينة الدراسة، أما التوصيات فكان أهمها ، ضرورة تعزيز ممارسات الجودة والتكوين في مجالها لدى طواقم الجامعة من إداريين وأكاديميين، وضرورة إنشاء وكالة في الجامعة تعني بالجودة والتطوير ورفدها بالكوادر المؤهلة والمدربة في المجال.

الكلمات المفتاحية: جامعة نواكشوط العصرية، المعايير ، ضمان الجودة، الاعتماد، التعليم العالي.

ABSTRACT:

The aim of this study was to evaluate the application of quality assurance and accreditation standards for the Union of Arab Universities at University of Nouakchott Elasria in the Islamic Republic of Mouritania. The description approach was developed and the study scale was developed based on the Arab Union quality Assurance and Accreditation Model. The questionnaire was used as a main tool for data collection. The statistical packages (SPSS) were used to analyze the data. The most important results of the study were the general application of these standards in terms of the views of the respondents of the faculty members and the administrative leadership. The results also showed a statistically significant relationship between the independent variables of the study years of experience, type, specialization and training courses in the field of quality assurance of higher education and the dependent variables of the application of quality assurance and accreditation standards in the university in the two categories of study sample. The recommendations were the most important of which is the need to strengthen the quality and training practices in the field of the university staff of administrators and academics and the

need to establish an agency in the university concerned with quality and development and provide them with cadres qualified and trained in the field.

Key words: University of Nouakchott Elasria, Standards, Quality Assurance, Accreditation, Higher Education.

المقدمة:

شهد العصر الحاضر العديد من التحولات الجذرية والسريعة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، التي دفعت ولازالت تدفع الكثير من الدول لتفعيل مؤسساتها من أجل تقديم خدمات عالية الجودة وبأقل تكلفة، ومع دخول الألفية الثالثة، وتحديات العولمة، وثورة المعلومات، وحدة المنافسة العالمية، ونقص الموارد الاقتصادية، والاهتمام بالتنمية البشرية، وارتفاع مستوى تطلعات المستفيدين تجاه الخدمة المقدمة، فإنه بات من الضروري أن تتخلي هذه المؤسسات عن العديد من المفاهيم والأنماط الادارية التقليدية التي لم تعد قادرة على التصدي لتلك التحديات.

من هنا ظهر مفهوم الجودة الشاملة، وهو من المفاهيم الادارية الحديثة التي تقوم على مجموعة من الأفكار والمبادئ التي يمكن لأي مؤسسة أن تطبقها من أجل تحقيق أفضل أداء ممكن، وتحسين الانتاجية، وزيادة الأرباح، وتحسين سمعة المؤسسة في الأسواق المحلية والخارجية، لكي تحظى بالقبول العالمي حسب معايير الجودة المتفق عليها دوليا، حيث أصبحت الجودة وما صاحبها من تطورات واتجاهات حديثة موضوعاً لا يمكن إغفاله من قبل أية منظمة عامة أو خاصة تسعى للبقاء، وتجاوز ضمان الجودة الخيارات الطوعية للمنظمات، حيث برزت مؤسسات محلية وإقليمية ودولية لمتابعة شؤون الجودة في المنظمات والمؤسسات بصور وأشكال شتى، فهناك المؤسسات الرسمية التي لها السلطة الرسمية والقانونية للرقابة على الجودة في المنظمات، وهناك المؤسسات غير الرسمية التي تفرض سلطتها الاعتبارية من خلال قيمة الشهادة أو الترخيص الذي تمنحه للمنظمات في مجال الجودة (برقاوى وآخرون 2011).

ويعتبر الاهتمام بموضوع الجودة في التعليم ليس أمرا حديثا فقد وجهت الكثير من الدول المتقدمة والنامية إلى أنظمتها التعليمية نقدا، وعدم رضا لانخفاض مستوي الجودة بها، ومن الجدير بالذكر أن معظم التقارير العالمية تشير إلى أن الدول المتقدمة بالقياس إلى الدول النامية أكثر شكوى من مستوى جودة التعليم بها، على الرغم من وجود فروق واضحة بين مستويات التعليم في هذه الدول(طارق عبد الرؤوف، 2014، ص17).

وتتحقق جودة التعليم من خلال وجود سياسة واضحة ومحددة للجودة الشاملة وكفاءة النظم الإدارية للمؤسسات التعليمية لتحقيق الجودة، ونظام للمتابعة والتقويم لتفادي الوقوع في الأخطاء ونظم تدريب عالية المستوى للهيئة التدريسية والإدارية لضمان الجودة في المؤسسات التعليمية.

ولضمان الجودة أهمية كبيرة في تطوير التعليم العالي والارتقاء بمستواه، أشار إلى هذه الأهمية نشوان (2004، ص11)، حيث يرى أن تطبيق ضمان الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية يحقق ضبط النظام الإداري وتطويره، والارتقاء بمستوى الطلاب في جميع جوانب شخصياتهم، وزيادة كفاءة الإداريين وأعضاء هيئة التدريس والعاملين ورفع مستوى أدائهم، وزيادة الثقة والتعاون بين المؤسسات التعليمية والمجتمع، والترابط والتكامل بين الاداريين والعاملين بالمؤسسة والعمل بروح الفريق، وتوفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الانسانية، ومنح المؤسسة التعليمية المزيد من الثقة المحلية والاعتراف العالمي بالبرامج التي تقدمها، ويضيف حمود (2007م) إلى ما سبق فوائد تتعلق بالمكانة التنافسية الافضل، وتوجه واضح نحو البيئة والمجتمع، و الالتزام بالمواصفات في المنتج، وثقة العملاء ورضاهم والتطوير المستمر للعاملين، وخدمة متميزة وفاقد أقل، واقتصاديات أقوى،

ويبين مجلس الاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية بأن "الجودة تعد أساس الاعتماد الأكاديمي".

وبناءاً على هذه الأهمية أنشأت الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية مجلس لضمان الجودة والاعتماد وذلك للاضطلاع بمهمة مساعدة الجامعات العربية لتطوير التعليم العالي وتحسين جودته من خلال نشر ثقافة الجودة وتوفير الاطارات المرجعية لمؤسسات التعليم العالي وبرامجها وإجراء عمليات الاعتماد المؤسسي و البرامجي وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية الداعمة لهذه العملية(دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية 2008).

وفي سبيل ذلك قام المجلس بتصميم دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للجامعات العربية أعضاء الاتحاد لدعم التحسين المستمر للجودة وذلك من أجل ضمان تحقيق المعايير المتعارف عليها دوليا في مؤسسات التعليم العالي العربية.

وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة الموسومة بـ" مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد لاتحاد الجامعات العربية بجامعة أنواكشوط العصرية" (من وجهة نظر القيادات الادارية وأعضاء هيئة التدريس)، وذلك على ضوء المعايير التي حددها دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد لمعرفة مدى تطبيقها في الجامعة.

مشكلة الدراسة:

نظرا للتطور الكبير الذي تشهده ميادين الحياة المختلفة بما فيها ميدان التعليم العالي، فقد شهدت الجامعات في العقود الأخيرة تحولات كبيرة نتيجة بروز عوامل عديدة من أهمها العولمة والمنافسة والاحتياجات المتجددة لسوق العمل الأمر الذي جعل الجامعات تركز على التعليم النوعي وتحسين الجودة والحرص على تحقيق مستويات عالية من الأداء، وهو ما يقتضي مراجعة الأداء العلمي والاداري على ضوء معايير ضمان الجودة والاعتماد داخل مؤسسات التعليم العالي لتقييم مدي تأثيره على المخرجات التعليمية وقدرتها على الاستمرار والمنافسة، ويلزم لذلك وجود وعي وإدراك كافي لهذه المعايير ومتطلبات تحقيقها وفهمها بشكل يساهم في تطبيقها من أجل تحقيق الجودة الاكاديمية والادارية المطلوبة.

وانطلاقا مما سبق أثارت هذه الدراسة سؤالا محوريا هو:

ما مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد لاتحاد الجامعات العربية بجامعة أنواكشوط العصرية من وجهة نظر القيادات الادارية وأعضاء هيئة التدريس ؟

أسئلة الدراسة:

طرحت هذه الدراسة الأسئلة التالية:

1. ما مدى تطبيق جامعة أنواكشوط العصرية لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية من وجهة نظر القيادات الادارية بالجامعة؟
2. ما مدى تطبيق جامعة أنواكشوط العصرية لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية من وجهة نظر أعضاء التدريس بالجامعة ؟
3. هل توجد فروق في مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى القيادات الادارية بجامعة أنواكشوط العصرية تتعلق بمتغيرات سنوات الخبرة ، النوع ، التخصص (علمي . إنساني)،الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي؟

4. هل توجد فروق في مدي التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة أنواكشوط العصرية تتعلق بمتغيرات سنوات الخبرة ، النوع، التخصص (علمي . إنساني)،الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي؟

فرضيات الدراسة:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى القيادات الادارية بجامعة أنواكشوط تتعلق بمتغيرات سنوات الخبرة ، النوع ، التخصص (علمي . إنساني)، الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة أنواكشوط العصرية تتعلق بمتغيرات سنوات الخبرة، النوع، التخصص (علمي - إنساني)، الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. قياس مدى تطبيق جامعة أنواكشوط العصرية لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية من وجهة نظر القيادات الادارية بالجامعة.
2. قياس مدى تطبيق جامعة أنواكشوط العصرية لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
3. قياس الفروق في مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى القيادات الادارية بجامعة أنواكشوط العصرية من ناحية متغيرات سنوات الخبرة والنوع والتخصص (علمي . إنساني) ، الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي.
4. قياس الفروق في مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة أنواكشوط العصرية من ناحية متغيرات سنوات الخبرة والنوع والتخصص (علمي . إنساني) ، الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لقياس مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية في جامعة أنواكشوط العصرية. وكذلك المنهج التاريخي في تناول نشأة وتطور مفهوم الجودة وضمان الجودة في التعليم العالي وكذا التطور التاريخي لجامعة أنواكشوط العصرية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تناولت الدراسة بالبحث جامعة أنواكشوط العصرية بالجمهورية الاسلامية الموريتانية.

الحدود الزمانية : يغطي البحث الفترة من 2019 – 2018

الحدود الموضوعية: يركز موضوع الدراسة على ضمان الجودة في التعليم العالي من خلال المعايير العربية لضمان الجودة والاعتماد.

نموذج الدراسة

جرت الدراسة في جامعة أنواكشوط العصرية بالجمهورية الاسلامية الموريتانية

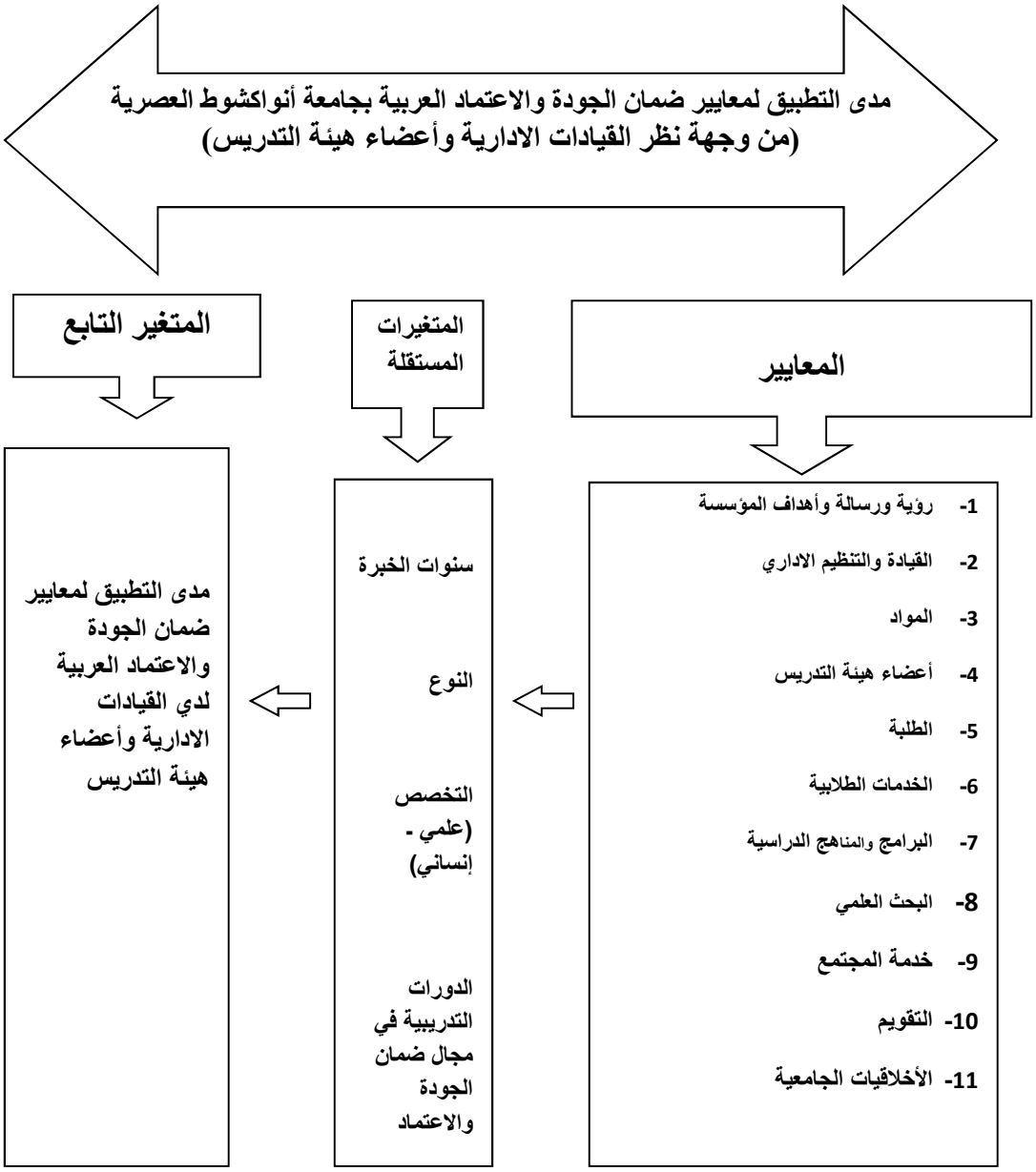

الدراسات السابقة:

دراسة: يوسف أحمد أبو فارة ، (2004م):

هدفت الدراسة إلى تبيين أهمية ضمان الجودة في التعليم العالي كمدخل يقود إلى التبني الكامل لمفاهيم إدارة الجودة الشاملة من خلال اختبار واقع ضمان جودة التعليم العالي في جامعة القدس، وقد كشفت نتائج الدراسة أن ممارسات الادارة العليا لا تركز على تحقيق ضمان جودة التعليم العالي وأن جامعة القدس لا تتبني نظاماً فاعلاً لتحقيق الجودة، هذا بالإضافة إلى أنها تركز على ضمان جودة مدخلاتها في حين لا تركز بالشكل الكافي على ضمان جودة العمليات والمخرجات.

دراسة: معزوز علاونة ،(2004م) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الامريكية من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية وتحديد المعايير الأكثر تطبيقاً في الجامعة، فضلاً عن مقارنة مستويات إدراك أفراد عينة البحث لمدى تطبيق الجودة الشاملة في الجامعة وفقا للمتغيرات الشخصية والوظيفية والمتمثلة في: الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، نوع الجامعة، الكلية التي تخرج منها، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة تطبيق الجودة في الجامعة كانت كبيرة، ولا يوجد اختلاف في تطبيق معايير إدارة الجودة من وجهة نظر أفراد عينة البحث.

دراسة: راضية بوزيان (2010م) :

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد متطلبات ومعوقات تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي الجزائري، وكشفت نتائج الدراسة فيما يتعلق بأهم المتطلبات: ضرورة دعم وتأييد الادارة العليا لنظام إدارة الجودة وترسيخ ثقافة الجودة بين جميع الأفراد ومشاركة جميع العاملين والتدريب والتعليم المستمر لكافة الأفراد وتفويض الصلاحيات، أما في ما يتعلق بالمعوقات فكان أهمها

عدم ملائمة الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسات التعليمية والثقافة التنظيمية التي تتفق ومتطلبات تحقيق مدخل إدارة الجودة وذلك على مستوى أبعاد (القيادة، الهياكل والنظم، التحسين المستمر والابداع) والمركزية في اتخاذ القرارات وضعف الكوادر المدربة والمؤهلة في مجال إدارة الجودة وعدم ملائمة جودة الخدمة المقدمة للطلاب ومستوي مستوى رغباتهم وتوقعاتهم وعدم الربط بين الكليات بالجامعة وقطاعات سوق العمل ومقاومة التغيير سواءاً من العاملين أو من الادارات.

دراسة: علاء حاكم محسن الناصر، (2010م) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الجودة الشاملة والنماذج التي ظهرت في هذا المجال من خلال عرض أنموذج قام الباحث ببنائه للأخذ به والاستفادة من تطبيقه في الادارات الجامعية بالعراق وخرجت الدراسة ببعض الاستنتاجات والتوصيات أهمها أن إدارة الجودة الشاملة عملية متكاملة الأبعاد والمحاور ولا يمكن العمل بها دون تكامل هذه المحاور مجتمعة، وكذلك أن القيادات الإدارية الجامعية ليست لها المعرفة والدراية الكافية بمفهوم إدارة الجودة الشاملة، وأوصت بضرورة تبني الأنموذج المقترح من قبل إحدى الجامعات وتطبيقه في إحدى كلياتها بشكل تدريجي.

دراسة: شيراز محمد الطرابلسية ، (2011م) :

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توفر وتطبيق مجالات التقويم الذاتي ومعايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي السورية كمؤشرات على جودة الخدمات التعليمية والبحثية وعلى أداء المؤسسات في ظل وجود هيئة

وطنية للتقويم والاعتماد الاكاديمي، استنادا إلى آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا في الجامعات الحكومية السورية، وقد كشفت أهم نتائج الدراسة عن تدني مستوى تطبيق مجالات التقويم الذاتي المتمثلة في: (الرسالة، أعضاء هيئة التدريس، التعليم، البحث العلمي، الموارد والانفاق)، أما مجال الادارة فكان مستوي التطبيق فيه متوسطاً وفقا لعينة البحث، وقد أوصت الباحثة بضرورة إنشاء هيئة وطنية للتقويم والاعتماد الاكاديمي.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

من الملاحظ أن جميع الدراسات السابقة التي أطلع عليها الباحثان تشترك في كونها تركز في مواضيعها على الجودة الشاملة وضمان الجودة في التعليم العالي والجامعات بشكل عام.

ويمكن إبراز بعض التقاطعات والاختلافات بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وكذا مدى استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة كما يلي:

أوجه التشابه:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث:

. الاهتمام بجودة التعليم العالي والجامعات على وجه الخصوص من خلال التركيز على معايير الجودة والاعتماد الاكاديمي في التعليم العالي.

. تقييمها لأداء إجراءات وممارسات المؤسسات التعليمية.

. المنهج المتبع في البحث والتقصي والحصول على المعلومة.

أوجه الاختلاف:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من عدة أوجه، حيث أن هدف الدراسة الحالية هو معرفة مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية في جامعة أنواكشوط العصرية من وجهة نظر القيادات الادارية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة وذلك لمعرفة واقع تطبيق هذه المعايير وهو ما تم عن طريق وضع استبانة لجمع المعلومات لدى الفئتين عينة الدراسة.

وتعتبر نتائج الدراسة الحالية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للقائمين على العملية التعليمية في جامعة أنواكشوط العصرية التي تعد إحدى أهم الجامعات في موريتانيا، كما ستساعد هذه الدراسة القيادات الإدارية في الجامعة وأعضاء هيئة التدريس على الاطلاع على الواقع الفعلي لمعايير الجودة وضمانها في الجامعة، كما ستسهم في نشر ثقافة الجودة ومعاييرها بما يساعد في تطوير العملية الإدارية والأكاديمية في جامعة أنواكشوط العصرية.

مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

تعرف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي على أنها: عملية استراتيجية إدارية تركز على مجموعة من القيم وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي تتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لتحقيق التحسين المستمر للمؤسسة (دودين، 2014م، ص204).

وتعرف الجودة الشاملة في التعليم بأنها فلسفة شاملة الحياة والعمل في المؤسسات التعليمية، تحدد أسلوباً في الممارسة الإدارية بهدف الوصول إلى التحسين المستمر لعمليات التعليم والتعلم وتطوير مخرجات التعليم على أساس العمل الجماعي بما يضمن رضا الأساتذة والطلبة وأولياء الأمور وسوق العمل (علوان: 2007م، ص142).

إن الجودة في التعليم تتعلق بكافة السمات والخصائص التي تتعلق بالمجال التعليمي والتي تظهر جودة النتائج المراد تحقيقها.

ويعرف (النجار، 1999م، ص73) إدارة الجودة الشاملة في التعليم على أنها أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع المنظمة التعليمية ومستوياتها ليوفر للعاملين وفرق العمل الفرصة لإشباع حاجات الطلاب والمستفيدين من عملية التعليم، أو هي فعالية تحقيق أفضل خدمات تعليمية بحثية واستشارية بأكفأ الأساليب وأقل التكاليف وأعلى جودة ممكنة.

كذلك تعرف مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بأنها طريقة حياة جديدة داخل الجامعات أو الكليات تنظر إلى التنظيم الجامعي على أنه سلسلة جودة مستمرة تبدأ من المنتج إلى المستهلك مارة بعمليات الإنتاج نفسها وهي شاملة لأنها تشمل كل جوانب العملية التعليمية (حافظ، ومصطفى، 2000م، ص25).

ويرى الباحثان بأن الجودة الشاملة في التعليم قضية معقدة بحيث أنها تتضمن معايير وخصائص ومفاهيم متعددة تختلف آلياتها حسب الحالة التي تعالجها، ويمكن محاولة تعريفها بأنها فلسفة إدارية حديثة تسعى للتكامل في خصائص المنتج (الطالب) وتحدث تغيرات إيجابية داخل المؤسسة (الجامعة) لتشمل مجموعة القيم والمعتقدات التنظيمية والمفاهيم الإدارية والفكر والسلوك والنمط القيادي وأنظمة العمل والإجراءات ونظم التقييم والمتابعة للوصول إلى مستوى الجودة التي تلبي حاجات المستفيدين (الطلاب– المجتمع– سوق العمل) وتكون عملية التحسين والتطوير مستمرتين.

وانطلاقا من التعريفات السابقة فإن إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي تضم مجموعة من المضامين أهمها (الدرادكة، 2002م، ص20).

و. الاعتماد على العمل التعاوني الجماعي ومقدار ما تمتلكه العناصر البشرية في المنظمة من قدرات ومواهب وخبرات.

ز. الحرص على استمرارية التحسين والتطوير.

ح. التقليل من الأخطاء من منطق أداء العمل الصحيح من المرة الأولي الأمر الذي يؤدي إلي تقليل التكلفة إلى الحد الأدنى مع الحصول علي رضا المستفيدين من العملية التعليمية.

ط. حساب تكلفة الجودة داخل المنظمة لتشمل كافة الأعمال المتعلقة بالخدمة المقدمة مثل تكاليف الفرصة الضائعة، تكلفة عمليات التقويم، سمعة المؤسسة.

ي. النهج الشمولي لكافة المجالات في النظام التعليمي كالأهداف والهيكل التنظيمي وأساليب العمل والدافعية والتحفيز والإجراءات.

مفهوم ضمان جودة التعليم العالي:

حظى مفهوم ضمان جودة التعليم العالي باهتمام كبير من القائمين على تطوير التعليم حيث تزايد التأكيد على إمكانية تحقيق الجودة والنظر إليها على أنها نظام يمكن تطبيقه في مؤسسات التعليم العالي.

وقد أدى ذلك إلى تطوير نظم ضمان الجودة كمدخل يعتمد على المعايير ويهدف إلى تحسين الجودة والفعالية من خلال عملية التقييم المؤسسي الشامل والمراجعة المستمرة، ويعني ضمان الجودة في التعليم العالي مجموعة

الأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذ للحكم في درجة جودة المنتج التعليمي بغرض تلبية احتياجات سوق العمل بأفضل صورة وأنسب تكلفة (عبدالرؤوف، 2014م، ص272) .

وضمان الجودة في التعليم العالي هو مفهوم متعدد المعاني فقد حرص المهتمون بمجال الجودة في التعليم العالي على تقديم مجموعة من التعاريف نذكر منها:

عرف ضمان الجودة في التعليم العالي على أنه "القوة المرشدة وراء نجاح أي برنامج أو نظام أو مقرر دراسي، وهذا الأمر يستدعي أن تندمج آلياته في جميع نشاطات المؤسسة التعليمية وأن هدف ضمان الجودة هو دائماً تفادي وقوع الأخطاء ومنع الفشل" (الخرابشة، 2012م، ص592).

كما تم تعريفه على أنه "عملية منظمة لفحص النوعية تفضي إلى التأكد من وفاء المؤسسة التعليمية (أو البرنامج) بالمعايير، ومن قدرتها على التحسين المستمر والوفاء بها لاحقاً، بحيث أن المؤسسة تضمن الجودة لنفسها، وبحيث أن الجهة الخارجية تضمن للجمهور العام جودة التعليم في المؤسسة" (أحمد ورداح الخطيب، ص36).

وعرف أيضاً على أنه "فحص إجرائي نظامي للمؤسسة وبرامجها الأكاديمية لقياس المنهجية من حيث مناسبة الترتيبات المخططة لتحقيق أهدافها، والتطبيق من حيث توافق الممارسة الفعلية مع الترتيبات المخططة، والنتائج من حيث تحقيق الترتيبات والإجراءات للنتائج المطلوبة، والتقييم والمراجعة من حيث قيام المؤسسة بالتعلم والتحسين من خلال تقييمها الذاتي للترتيبات والطرق والتنفيذ والنتائج" (عماد أبو الرب وآخرون، ص315).

وعرف كذلك نظام ضمان الجودة في التعليم العالي على أنه "وجود عناصر العملية التعليمية المكونة من الطالب، عضو هيئة التدريس، جودة المادة التعليمية بما فيها من برامج وكتب جامعية وطرائق التدريس، وجود مكان التعلم من جامعات ومخابر ومراكز الحاسوب والورشات والقاعات التعليمية، من سياسات وفلسفات إدارية وما تعده من هياكل تنظيمية ووسائل تمويل وتسويق، وأخيراً جودة التقويم الذي يلبي احتياجات سوق العمل" (الطاهر وعامر، 2008م، ص146).

كما يعرف على أنه الهيكل التنظيمي والمؤسسات والإجراءات، والعمليات والموارد اللازمة لتطبيق تحسين الجودة، ويتبع اتجاهات وأهداف المؤسسات التعليمية من القيادة التربوية الفعالة التي تساهم في تحقيق المشاركة الفعالة، والملكية التنظيمية وتحسين برامج التنمية المهنية، وثمة بعد آخر هو التعلم كأحد ملامح المؤسسات التي تتعلم من خبراتها وتعتمد رسالتها على مخرجات عملية تعلم الطالب، والتحسين المتمركز حول الخبرات التعليمية، وتوجيه مستقبل المؤسسة من خلال الإدارة الاستراتيجية وتخطيط السيناريوهات، وضمان جودة المخرج التعليمي (المليجي، 2010م، ص 159 – 161).

ويمكن إجمال هذه التعاريف لضمان جودة التعليم العالي بأنه إدارة نظامية وإجراءات تقييمية تقوم بها مؤسسات التعليم العالي لتوجيه وتقييم الأداء لضمان تحقيق جودة المخرجات وتحسين مستوى الإنجاز وبناء الثقة لدى المستفيدين داخلياً وخارجياً.

مفهوم الاعتماد في التعليم العالي:

يعد الاعتماد نتيجة رئيسية لعملية التقييم التي تحدد في الاعتراف من قبل مؤسسة عالمية أو محلية مستقلة تمنح رخصة للمؤسسة تستطيع من خلالها مزاولة عملها وقد تركز على الاعتماد المؤسسي أو المهني أو اعتماد برنامج دراسي ويستند الاعتماد في تطبيقه على المعايير التي تم الاتفاق عليها (عبدالرؤوف، 2014م، ص323).

وينظر إلى الاعتماد على أنه نوعاً من المراجعة الشاملة والتقييم المستمر للبرامج الدراسية (اعتماد البرامج) أو المؤسسية (الاعتماد المؤسسي) وفي كلتا الحالتين يؤدي الاعتماد إلى الإجابة بنعم أو لا حول مدى الأحقية في عملية الترخيص (سلامه، 2005م، ص182).

إن مصطلح الاعتماد من المصطلحات الحديثة نسبياً وقد بدأ استخدامه في الكتابات العربية مع بداية عقد التسعينات نتيجة لظهور العديد من المتغيرات الدولية وشيوع استخدام مفاهيم الجودة في المؤسسات التعليمية (عبدالرؤوف، 2014م، ص323).

وتعرف الأدبيات الاعتماد من أبعاد مختلفة، فيرى البعض أنه مجموعة معايير من أجل التحقق أن المؤسسة تتوافر لها الإمكانيات المادية والبشرية وبما يتناسب مع التطلعات الاجتماعية والتحديات العالمية والتطورات المعاصرة (إدريس وآخرون، 2012م، ص51).

ويختلف تعريف الاعتماد من دولة إلى أخرى ففي الولايات المتحدة الأمريكية يقصد بالاعتماد تلك العملية الخاصة بالكليات للدراسة الذاتية ومراجعة النظير الخارجي لتوكيد الجودة، والمسائلة وتحسين جودة المؤسسات الأكاديمية وكذلك البرامج التعليمية التي تقابل أو تتجاوز المعايير الممكنة لمنظمات الاعتماد وأنها تحقق رسالتها وأهدافها المعلنة، أما في أوروبا الغربية فيقصد بالاعتماد تقويم وتقييم المؤسسة أو برامجها فيما يتعلق بأهدافها أو غاياتها.

كما يشير الاعتماد في دول أوروبا الغربية إلى السلطة الحكومية الرسمية المعطاة لمؤسسات لمنح الدرجات العلمية ففي المانيا مثلاً يشير الاعتماد إلى التقويم والتقييم الذي تقوم به وكالات الاعتماد التي تعتمد فقط البرامج المؤدية إلى درجة البكالوريوس والماجستير، بينما في المملكة المتحدة فالاعتماد هو العملية التي من خلالها يمكن للمؤسسة التي لا تمتلك السلطات لمنح الدرجات العلمية أن تعطي لها سلطة واسعة بواسطة جامعة أو مؤسسة مانحة لممارسة السلطات والمسؤوليات للمنح الأكاديمي على أن تكون هذه المؤسسة المانحة هي المسؤول النهائي عن جودة ومعايير المؤهل النهائي (عبدالرؤوف، 2014م، ص325).

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الاعتماد يتداخل كثيراً مع مفاهيم ومصطلحات أخرى كمفهوم ضمان الجودة والتقويم والمحاسبة والتقويم الخارجي والتي تهدف جميعها إلى تطوير نظام التعليم العالي وذلك لأنها تشترك في معايير لضبط وضمان الجودة وتستخدم لأغراض التقييم، وأنها محاولة لتطوير وتحسين لاحق للبرامج أو المؤسسة في ضوء نتائج التقويم، وبصفة عامة يقصد بالاعتماد الإجازة لجهة أو مؤسسة تعليمية للقيام بنشاطات تعليمية بعد أن تكون قد حددت الشروط الواجب توافرها فيمن يقوم بمثل هذه المهمات.

إجراءات الدراسة الميدانية:

أولاً: نبذة عن الجامعة المدروسة:

جامعة أنواكشوط العصرية هي جامعة حكومية تأسست في الجمهورية الاسلامية الموريتانية سنة 1981م ، تقع في مدينة أنواكشوط وتضم أربع كليات تحوي العديد من التخصصات العلمية والانسانية والاجتماعية وهذه الكليات هي :(موقع جامعة أنواكشوط الالكتروني www.una.mr)

- كلية الآداب والعلوم الانسانية تأسست 1981
- كلية العلوم القانونية والاقتصادية تأسست 1981
- كلية العلوم والتقنيات تأسست 1993
- كلية الطب تأسست 2006

تضم هذه الكليات مجتمعة 12072 طالب ويمارس التدريس فيها 472 أستاذ باحث تمنح الجامعة درجات الليسانس والماستر والدكتوراه وفق نظام (ل. م . د) المعتمد من وزارة التعليم العالي الموريتاني وهو:(دليل الجامعة ص2.3)

1. الليسانس (ل): يتطلب الحصول علي شهادة الليسانس ثلاث سنوات بعد الباكالوريا (الثانوية العامة).
2. الماستر (م): تمتد الماستر على سنتين من الدراسة بعد الليسانس (باكالوريا +5).
3. الدكتوراه (د): ثلاث سنوات بعد الماستر (باكالوريا+8).

تستند جامعة أنواكشوط في عملها على خطة استيراتيجية تقوم على العناصر التالية:(ملخص المخطط الاستراتيجي لجامعة نواكشوط العصرية 2016ـ 2020 ص4)

المهام:

- تطوير العلوم والمعارف
- ضمان تكوينات أولية، أساسية ومهنية وتكوينات مستمرة في مجالات مختلفة ومنح شهادات معترف بها وبراءات اختراع.
- تشجيع البحث العلمي واقتراح خدمات وخبرات في المجالات التي تغطيها المؤسسات التابعة للجامعة.
- تحضير حاملي الشهادات الشباب للاندماج في الحياة المهنية النشطة.

الرؤية:

إنشاء قطب كفاءات بشرية جذاب ومبتكر ومتجذر في محيطه الاجتماعي والاقتصادي الاقليمي والدولي.

القيم:

الالتزام الجماعي، الحكامة الجيدة، الانفتاح والشراكة، الخدمات للطلاب، الفعالية والابتكار.

مجتمع وعينة الدراسة:

يُقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة حيث يتمثل مجتمع الدراسة في عينة من الدكاترة العاملين بجامعة أنواكشوط العصرية من أعضاء هيئة التدريس و القيادات الادارية، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها من بعض الأفراد بطريقة تتناسب والمسميات الوظيفية حيث قام الباحث بتوزيع عدد(200) استبانة على المستهدفين واستجابة (155) فرداً أي نسبة الاستبانة المُستردة بلغت (77.5%) وهذه النسبة العالية تؤدي إلى قبول نتائج الدراسة وبالتالي تعميمها على مجتمع الدراسة.

تصميم أداة الدراسة:

من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم الاستبانة لدراسة (تقييم مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد لاتحاد الجامعات العربية) بالتطبيق علي عينه من الدكاترة العاملين بجامعة أنواكشوط العصرية من أعضاء هيئة التدريس والقيادات الادارية، والاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة، وقد حاول الباحث في صياغة عبارات الاستبانة ومراعاة الحيادية الممكنة بالابتعاد عن المعاني التي يصعب فهمها أو يلتبس معناها.

وبناء على ذلك تم تصميم استمارة الاستقصاء لتفي بالغرض المطلوب لمجتمع الدراسة والعينة المختارة وبعدها تم إعداد الاستبانة في صورتها النهائية واشتملت على قسمين:

القسم الأول: تضمن البيانات الأولية لأفراد العينة وهى النوع والوظيفة والرتبة الاكاديمية والمؤهل العلمي و عدد سنوات الخدمة و التخصص الاكاديمي .

القسم الثاني: يحتوى على إحدى عشر محور موزع على النحو التالي:

جدول(1)توزيع عبارات الاستبانة

م	محاور الدراسة
1	رؤية ورسالة وأهداف المؤسسة
2	القيادة والتنظيم الاداري
3	الموارد (مادية – بشرية – مالية)
4	أعضاء هيئة التدريس
5	شئون الطلبة
6	الخدمات الطلابية
7	البرامج والمناهج الدراسية
8	البحث العلمي
9	خدمة المجتمع
10	التقويم
11	الاخلاقيات الجامعية

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان 2018م .

وقد طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا إجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج والذي يتكون من خمس مستويات (موافق، أوافق بشدة، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) ولقد تم توزيع هذه العبارات على محاور الدراسة. كما تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسوب للتحليل الإحصائي وذلك على النحو التالي:

جدول (2)مقياس ليكرت الخماسي المتدرج

العبـــارة	الرقم
أوافق بشدةً	5
أوافق	4
محايد	3
لا أوافق	2
لا أوافق بشدة	1

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

الوسط الفرضي = مجموع الأوزان /عددها

3 = 5/ 1+2+3+4+5=

والهدف من الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة حيث إذا زاد الوسط الفعلي عن الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا قل عن الوسط الفرضي دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبارة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) والذي يشير اختصارا إلي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ،كما تمت الاستعانة ببرنامج الإكسل (EXCEL) لتنفيذ الرسومات البيانية المطلوبة في الدراسة .وذلك لاستخدام نتائج الأساليب الإحصائية التالية :

- التوزيع التكراري للإجابات النسب المئوية.
- المتوسط المرجح والانحراف المعياري.
- أسلوب الانحدار البسيط لمعرفة تأثير المتغير المستقل علي المتغيرات التابعة.

تقييم أدوات القياس:

1. اختبارات صدق محتوى المقياس الظاهري :

تم إجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم وصلاحية أسئلته من حيث الصياغة والوضوح والتي قد ترجع إما إلى اختلاف المعاني وفقا" لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة المقاييس من لغة إلى أخرى حيث قام الباحث بعرض الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة ومن مختلف المواقع الوظيفية والتخصصات العلمية لتحليل مضامين عبارات المقاييس ولتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس ثم قبول وتعديل بعض العبارات، وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه، فيما أشار العدد الآخر من المحكمين أن الاستبيان بشكله الحالي مستوفياً لشروط الدراسة.

2.الثبات والصدق الذاتي:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

أ- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان- بروان.

ب- معادلة ألفا- كرونباخ.

ج- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

د- طريقة الصور المتكافئة.

هـ- معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، وبحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح، وتم إيجاد معامل ألفا- كرونباخ. لكل المحاور التي يتضمنها هذا الاستبيان، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الإجراء:

جدول رقم (3)الثبات والصدق للعبارات والمحاور

		الثبات	الصدق
عدد العبارات	65	0.88	0.93

عدد المحاور	11	0.69	0.83

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2018م.

يتضح من الجدول أعلاه أن الثبات (معامل ألفا كرونباخ) لعبارات الاستبيان بلغ 0.88 أي 88% والثبات لمحاور الدراسة بلغ 0.69 أي 69% وهذا يعني أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، والصدق لعبارات الدراسة 0.93، ولمحاور الدراسة 0.83 وهذا يعني صلاحية الاستبيان للقياس.

التحليل الإحصائي للدراسة:

تحليل البيانات الشخصية:

يتضمن هذا المطلب تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على النوع والوظيفة والرتبة الأكاديمية والمؤهل العلمي و التخصص الأكاديمي و سنوات الخبرة والكلية.

1. النوع :

جدول رقم(4): التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	134	%86.5
انثى	21	%13.5
المجموع	155	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الشكل رقم(1)

الرسم البياني لأفراد العينة وفق متغير النوع

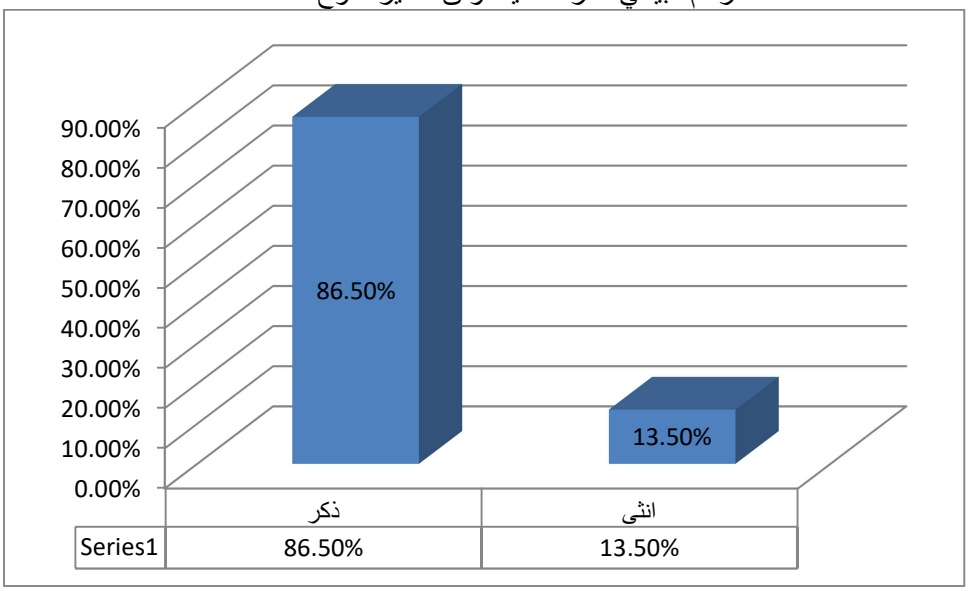

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يوضح الجدول **(4)**والشكل**(1)** أن أغلب أفراد العينة فئتهم هم من الذكور حيث كان عددهم 134 من أفراد العينة الكلية أي بنسبة 86.5%، ويليهم الافراد الذين هم من الاناث حيث بلغ عددهم 21 أي بنسبة 13.5%، من أفراد العينة الكلية.

2. الوظيفة:

جدول رقم(5)التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
عضو هيئة تدريس	127	%81.9
إداري	28	18.1%
المجموع	155	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان 2018م

الشكل رقم(2)

الرسم البياني لأفراد العينة وفق متغير الوظيفة

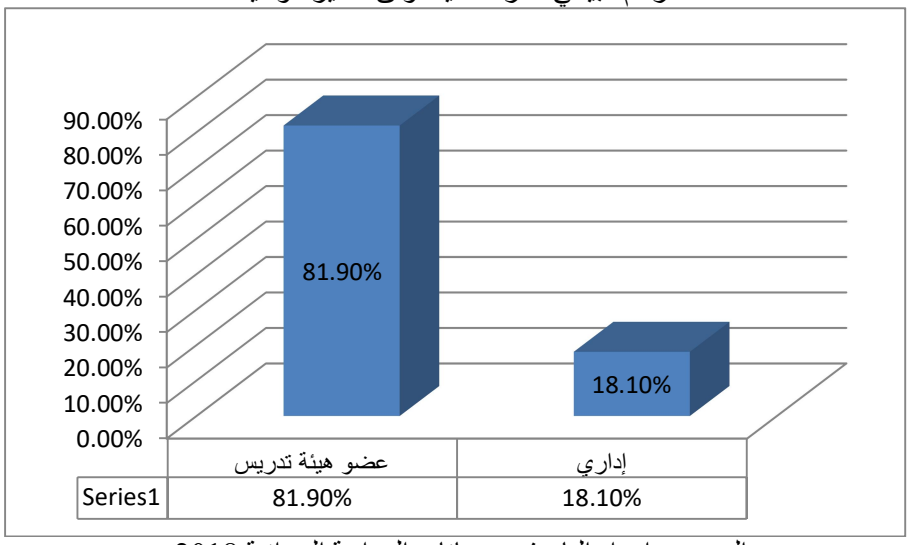

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يتضح من الجدول**(5)** والشكل**(2)** أن أغلب أفراد العينة تمثلت وظيفتهم بأنهم أعضاء هيئة تدريس حيث بلغ عددهم 127 أي بنسبة 81.9% يليهم الافراد الذين تمثلت وظيفتهم بأنهم إداريين حيث بلغ عددهم 28 بنسبة 18.1% أفراد العينة الكلية.

3. الرتبة الاكاديمية:

جدول رقم(6)التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الرتبة الاكاديمية

الرتبة الاكاديمية	التكرار	النسبة
متعاون	0	%0
استاذ مساعد	56	%36.1
أستاذ محاضر	58	%37.4
أستاذ مؤهل	34	%21.9
أستاذ جامعات	7	%4.5
المجموع	155	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الشكل رقم(3):

الرسم البياني لأفراد العينة وفق متغير الرتبة الاكاديمية

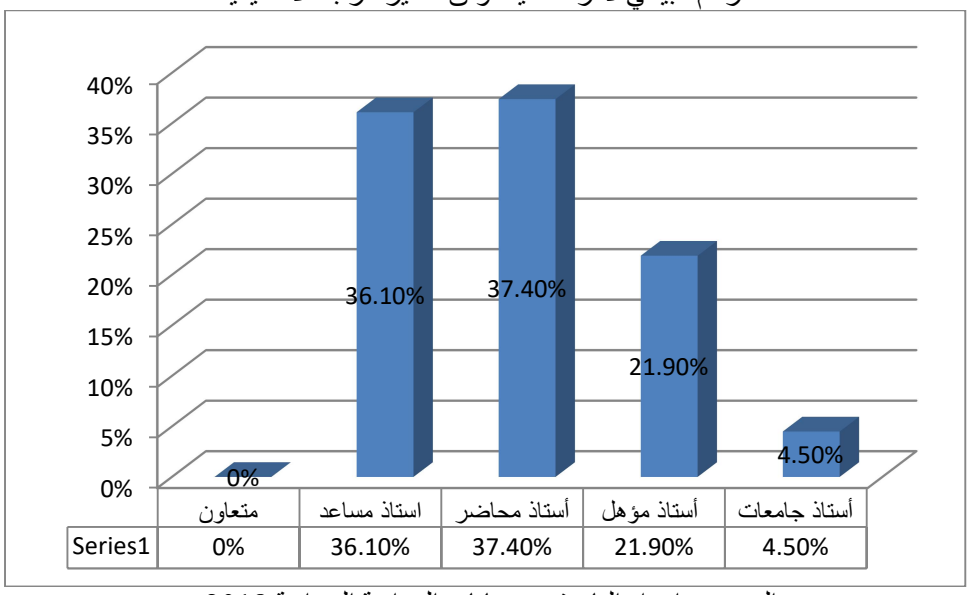

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يتضح من الجدول رقم **(6)** والشكل رقم **(3)** أن أغلب أفراد العينة رتبهم الاكاديمية هم أساتذة محاضرين في الجامعة حيث بلغ عددهم 58 ونسبتهم 37.4% ويليهم الافراد الذين رتبهم الاكاديمية أساتذة مساعدين فقد بلغ عددهم 56 أي بنسبة 36.1%، أما الافراد الذين رتبهم الاكاديمية هم أساتذة مؤهلين فبلغ عددهم 34 حيث بلغت نسبتهم 21.9% أما الافراد الذين رتبهم الاكاديمية هم أساتذة جامعات فبلغ عددهم 7 أفراد و بلغت نسبتهم 4.5% من أفراد العينة الكلية.

4. المؤهل العلمي :

جدول رقم(7)التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
باكالوريوس/ليسانس	0	%0
ماجستير / ماستر	2	%1.3
دكتوراه	153	%98.7
المجموع	155	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الشكل رقم(4)

الرسم البياني لأفراد العينة وفق المؤهل العلمي

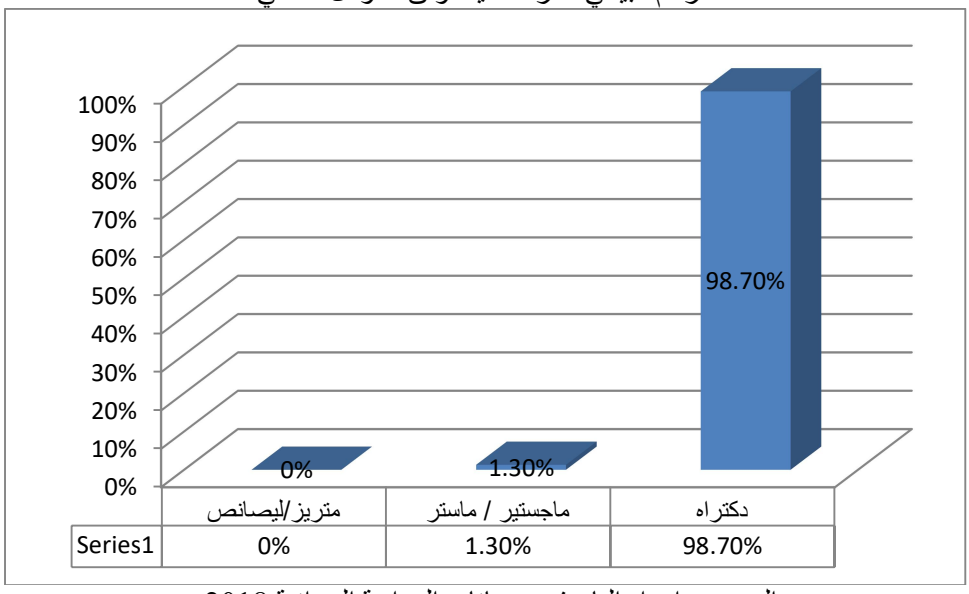

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يتضح من الجدول رقم **(7)** و الشكل رقم**(4)**أن أغلب أفراد العينة مؤهلاتهم العلمية هم دكاترة حيث بلغ عددهم 153 ونسبتهم 98.7% ويليهم الذين مؤهلهم العلمي هم ماجستير فقد بلغ عددهم 2 أي بنسبة 1.3% من أفراد العينة الكلية.

5. عدد سنوات الخدمة :

جدول رقم(8)التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخدمة

عدد سنوات الخدمة	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	12	%7.7
من 6 – 10 سنوات	36	%23.2
من 11 – 15 سنوات	48	%31
اكثر من 15 سنة	59	%38.1
المجموع	155	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الشكل رقم(5)

الرسم البياني لأفراد العينة وفق متغير عدد سنوات الخدمة

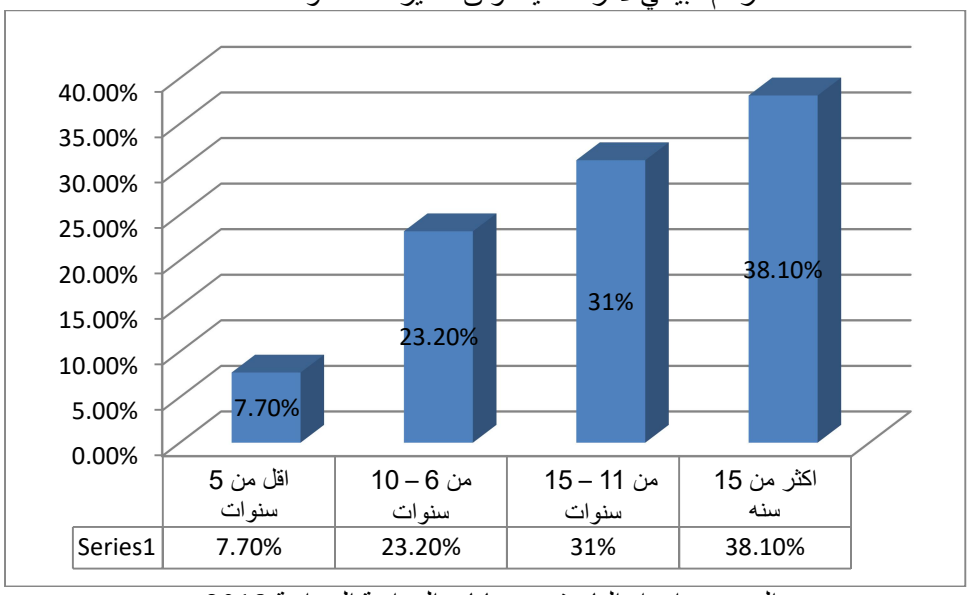

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يتضح من الجدول رقم **(8)** والشكل رقم **(5)** أن أغلب أفراد العينة تمثلت سنوات خدمتهم (الخبرة) بأنها(أكثر من 15 سنة) حيث بلغ عددهم 59 أي بنسبة 38.1% أما الافراد الذين سنوات خدمتهم (خبرتهم) من 11 – 15 سنة فقد بلغ عددهم 48 أي بنسبة 31% ويليهم الافراد الذين سنوات خدمتهم (خبرتهم) من 6 –10 سنة حيث كان عددهم 36 ونسبتهم 23.2%، بينما الافراد الذين تمثلت سنوات خدمتهم(خبرتهم) اقل من 5 سنوات فبلغ عددهم 12 فرداً اي بنسبة7.7% من أفراد العينة الكلية.

6. التخصص الأكاديمي

جدول رقم(9)التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التخصص الأكاديمي

	التخصص الأكاديمي	التكرار	النسبة
علمي		64	%41.3
انساني		91	%58.7
	المجموع	155	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018

شكل رقم(6)

الرسم البياني لأفراد العينة وفق متغير التخصص الأكاديمي

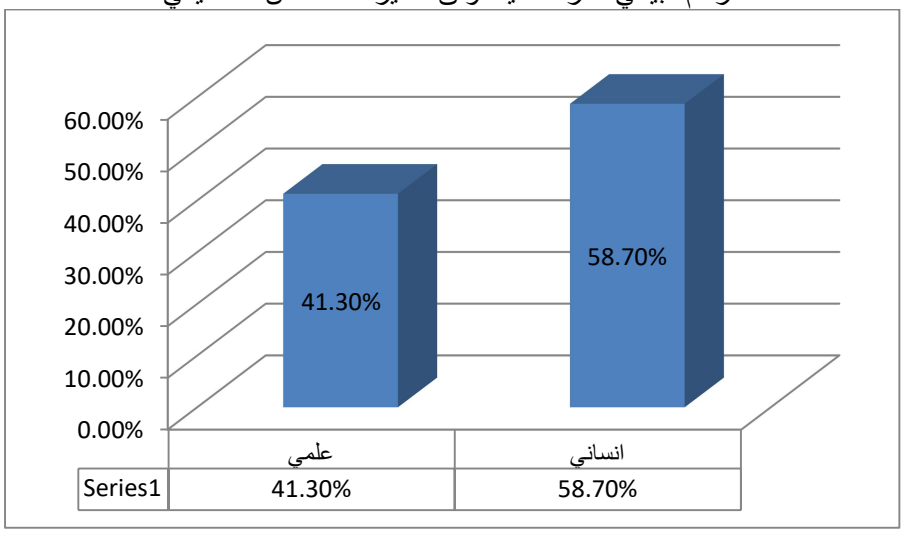

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

نلاحظ من الجدول رقم **(9)** والشكل رقم **(6)** أن أغلب أفراد العينة تمثلت تخصصهم الأكاديمي (انساني) حيث كان عددهم 91 وبلغت نسبتهم 58.7%، ويليهم الذين كان تخصصهم الأكاديمي (علمي) حيث كان عددهم 64 بنسبة 41.3% من أفراد العينة الكلية.

7. الكلية :

جدول رقم(10)التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الكلية

الكلية	التكرار	النسبة
الآداب والعلوم الانسانية	58	%37.4
العلوم القانونية والاقتصاد	38	%24.5
العلوم والتقنيات	27	%17.4
الطب	32	20.6%
المجموع	155	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018

شكل رقم(7)

الرسم البياني لأفراد العينة وفق متغير الكلية

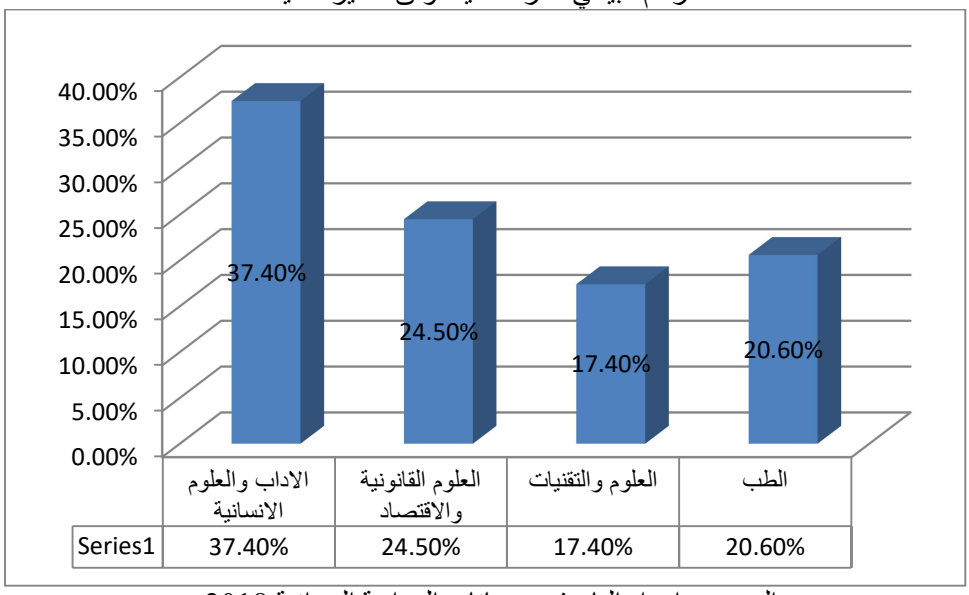

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

نلاحظ من الجدول رقم **(10)** والشكل رقم **(7)** أن أغلب أفراد العينة تمثلت كليتهم بالآداب والعلوم الانسانية حيث كان عددهم 58 وبلغت نسبتهم 37.4%، ويليهم كلية العلوم القانونية والاقتصادية حيث كان عددهم 38 بنسبة 24.5%، أما الافراد الذين هم من كلية الطب فقد بلغ عددهم 32 أي بنسبة 20.6%، والذين هم من كلية العلوم والتقنيات بلغ عددهم 27فرداً أي بنسبة 17.4%، من أفراد العينة الكلية.

8. هل تلقيت(أي) دورات تدريبية في ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي؟

جدول رقم(11)التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق تلقي الدورة

تلقي الدورة	التكرار	النسبة
نعم	33	%21.3
لا	122	%78.7
المجموع	155	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018

شكل رقم(8)

الرسم البياني لأفراد العينة وفق متغير تلقي الدورة

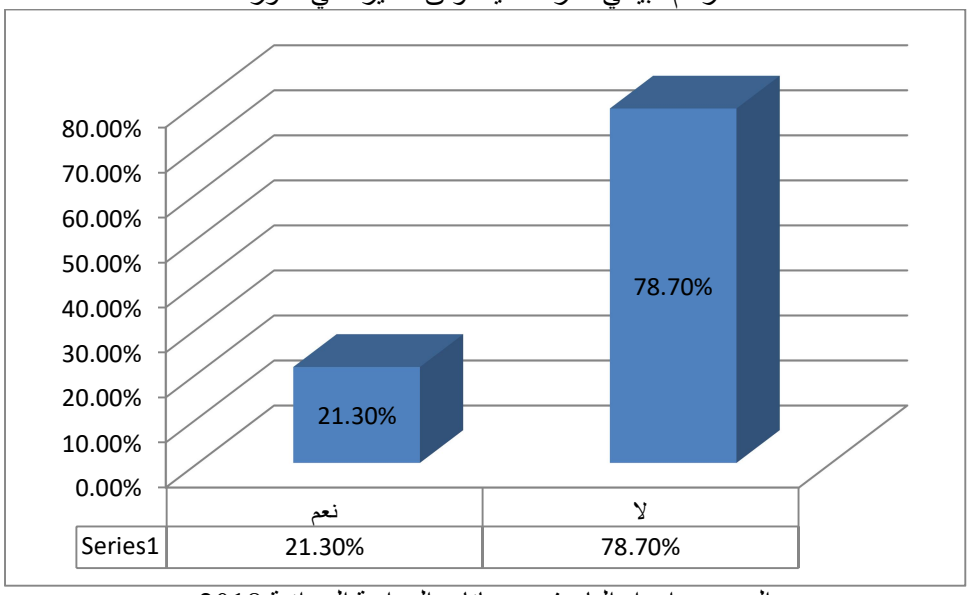

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

نلاحظ من الجدول رقم **(11)** والشكل رقم **(8)** أن أغلب أفراد العينة لم يتلقوا دورة تدريبية في ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي حيث كان عددهم 122 وبلغت نسبتهم 78.7%، أما الافراد الذين تلقوا دورة في ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي فكان عددهم 33 بنسبة 21.3% من أفراد العينة الكلية.

اختبار الفرضيات:

يتم اختبار الفرضيات باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لاختبار عبارات المحاور لمعرفة مدي تأثير المتغير المستقل علي المتغيرات التابعة:

المتغيرات المستقلة:

(x): متغيرات (سنوات الخبرة ، النوع ، التخصص (علمي . إنساني)، الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي.

المتغير التابع:

(y_1): مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى القيادات الادارية.

(y_2): مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى اعضاء هيئة التدريس.

الفرضية الاولى :توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى القيادات الادارية بجامعة أنواكشوط تتعلق بمتغيرات سنوات الخبرة ، النوع ، التخصص (علمي . إنساني) ، الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي..

جدول رقم (12) نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الأولي

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	0.85	0.64	0.59

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بلغت0.85 وهذا يعني وجود ارتباط طردي قوي جداً بين المتغير التابع (مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى القيادات الادارية) والمتغير المستقل (سنوات الخبرة ، النوع ، التخصص (علمي . إنساني) ، الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي. كما نجد أن قيمة معامل التحديد 0.64 وهذه يعني 64% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى القيادات الادارية)يكون بتأثير المتغير المستقل (سنوات الخبرة ، النوع ، التخصص (علمي . إنساني) ،الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي. بينما 36% يعود إلى عوامل أخرى غير متضمنة في النموذج.

جدول رقم (13) تحليل التباين:

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	3.263	1	3.263	26.741	0.000
الأخطاء	5.857	153	0.122		
المجموع	9.120	154			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوي المعنوية 0.000 وهي أقل من (5%) وهذا يقودنا إلي قبول الفرض البديل ومعنوية نموذج الانحدار، مما يعني يؤثر المتغير المستقل (سنوات الخبرة ، النوع ، التخصص (علمي . إنساني) ،الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي)على المتغير التابع (مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى القيادات الادارية).

جدول رقم (14) معاملات الانحدار:

المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية
B_0	0.571	2.429	0.019
B_1	0.632	5.171	0.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة الحد الثابت للنموذج بلغت(0.571) وهي قيمة المتغير التابع (مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى القيادات الادارية)المقدر عندما تكون قيم المتغير المستقل مساوية للصفر، ونجد أن ميل المتغير المستقل (سنوات الخبرة ، النوع ، التخصص (علمي . إنساني) ،الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي) يساوي 0.632 وهذا يعني زيادة المتغير المستقل (سنوات الخبرة ، النوع ، التخصص (علمي . إنساني) ،الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي) تؤدي إلى زيادة المتغير التابع (مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى القيادات)بمعدل 5.171 ، ونلاحظ أن مستوي المعنوية أقل من0.000 وعلية يقبل الفرض البديل أي أن هذه القيمة لها تأثير معنوي ويعني أن(سنوات الخبرة ، النوع ، التخصص (علمي . إنساني) ،الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي)لها دور في (مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى القيادات الادارية) .

مما سبق نستنتج أن الفرضية التي تنص على أنه " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى القيادات الادارية بجامعة أنواكشوط تتعلق بمتغيرات سنوات الخبرة ، النوع ، التخصص (علمي . إنساني) ،الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي" قد تحققت.

الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة أنواكشوط العصرية تتعلق بمتغيرات سنوات الخبرة، النوع، التخصص (علمي . إنساني) ،الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي.

جدول رقم (15) نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
2	0.74	0.68	0.43

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.74 وهذا يعني وجود ارتباط طردي متوسط بين المتغير التابع مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى أعضاء هيئة التدريس والمتغير المستقل متغيرات سنوات الخبرة، النوع، التخصص (علمي . إنساني) ،الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي).كما نجد أن قيمة معامل التحديد 0.68 وهذا يعني 68% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى أعضاء هيئة التدريس تكون من تأثير المتغير المستقل متغيرات سنوات الخبرة، النوع، التخصص (علمي . إنساني)) ،الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي، بينما 32% يعود إلى عوامل أخرى غير متضمنة في النموذج(عشوائية) .

جدول رقم (16) تحليل التباين

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	0.564	1	0.654	1.850	0.000
الأخطاء	16.666	153	0.353		
المجموع	17.620	154			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوي المعنوية 0.000 وهي أقل من (5%) وهذا يقودنا إلي قبول الفرض البديل ومعنوية نموذج الانحدار، مما يعني يوجد تأثير للمتغير المستقل متغيرات سنوات الخبرة، النوع، التخصص (علمي . إنساني) ،الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي، على المتغير التابع مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى أعضاء هيئة التدريس.

جدول رقم (17) معاملات الانحدار

المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية
B_0	1.203	2.981	0.005
B_1	0.225	1.360	0.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة الحد الثابت للنموذج بلغت(1.203) وهي قيمة المتغير التابع مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى أعضاء هيئة التدريس المقدر عندما تكون قيم المتغير المستقل مساوية للصفر، ونجد أن ميل المتغير المستقل متغيرات سنوات الخبرة، النوع، التخصص (علمي - إنساني) ،الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي،يساوي0.225 وهذا يعني زيادة المتغير المستقل متغيرات سنوات الخبرة، النوع، التخصص (علمي - إنساني) ،الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي، تؤدي إلي زياده المتغير التابع مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى أعضاء هيئة التدريس بمعدل 1.360 ، ونلاحظ أن مستوى المعنوية أقل من 0.05 وعليه يقبل الفرض البديل ويعني أن مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى أعضاء هيئة التدريس لها دور في متغيرات سنوات الخبرة، النوع، التخصص (علمي - إنساني) ،الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي.

مما سبق نستنتج أن الفرضية التي تنص علي أنه " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد العربية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة أنواكشوط العصرية تتعلق بمتغيرات سنوات الخبرة، النوع، التخصص (علمي - إنساني)،الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي" قد تحققت.

نتائج الدراسة:

1. تطبق جامعة أنواكشوط العصرية معايير ضمان الجودة والاعتماد لاتحاد الجامعات العربية في التعليم العالي بشكل جيد حسب المبحوثين من قيادات إدارية وأعضاء هيئة تدرس.
2. أثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد لاتحاد الجامعات العربية في الجامعة تتعلق بمتغيرات سنوات الخبرة، النوع، التخصص (علمي - إنساني) ،الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي، لدى القيادات الادارية في الجامعة بنسبة 64% بينما 36% يعود إلي عوامل أخرى غير متضمنة في النموذج.
3. أثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في مدى التطبيق لمعايير ضمان الجودة والاعتماد لاتحاد الجامعات العربية في الجامعة تتعلق بمتغيرات سنوات الخبرة، النوع، التخصص (علمي - إنساني) ،الدورات التدريبية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي، لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بنسبة 68% بينما 32% تعود إلى عوامل أخرى غير متضمنة في النموذج.
4. أظهرت الدراسة ضعف التكوين والتدريب في مجال ضمان جودة واعتماد التعليم العالي، حيث كانت نسبة من تلقوا دورات تدريبة في هذا المجال 21.3% فقط من مجموع المبحوثين.

التوصيات:

1. يوصي الباحث بإجراء التقويم الذاتي الداخلي المؤسسي والبرامجي والبناء عليه في تطوير وتحسين نقاط الضعف في الجامعة.
2. ضرورة استمرار الجامعة في التعزيز من الممارسات المتعلقة بالجودة في كافة المرافق على المستوى الاداري والأكاديمي وصولا إلى نيل الاعتماد الأكاديمي الدولي لكافة أنشطة ومقررات وبرامج الجامعة.
3. ضرورة تعزيز التكوين في مجال جودة التعليم العالي لدى كل طواقم الجامعة الاداريين والأكاديميين.

4. نشر ثقافة الجودة ومعاييرها وسط العاملين بما يساعد في تطوير العملية الإدارية والأكاديمية في جامعة أنواكشوط العصرية

5. ضرورة ترفيع وحدة الجودة في الجامعة إلى عمادة للجودة والتطوير وإنشاء وحدات تابعة لها في الكليات ورفدها بالكوادر المؤهلة والمدربة في المجال، من أجل تنفيذ ومتابعة وتقييم كافة أعمال الجودة في الجامعة.

6. زيادة وتعزيز التعاون الخارجي مع الهيئات المختصة في جودة التعليم العالي، من أجل الاستفادة المثلى من الخبرات العالمية في هذا المجال.

ضرورة تفعيل الوكالة الوطنية لضمان الجودة في التعليم العالي التابعة لوزارة التعليم العالي، ورفدها بالكوادر المؤهلة والعمل على إعداد معايير وطنية لجودة التعليم العالي في موريتانيا.

المراجع:

1. برقاوي، باسم خربط، فاتن و أبو الرب، عماد (2011). ضمان جودة التعليم والتعلم في مؤسسات التعليم العالي، تجربة كلية الامارات للتكنولوجيا، كتاب وقائع المؤتمر الأول للشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي، الامارات.

2. طارق عبد الرؤوف، (2014)، الجودة الشاملة والاعتماد الاكاديمي في التعليم، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة.

3. نشوان، جميل (2004). " تطوير كفايات المشرفين الأكاديميين في التعليم الجامعي في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة في فلسطين" ،ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، رام الله.

4. حمود، خضير كاظم، (2007). إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

5. دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية(2008).

6. دودين، أحمد يوسف، 2014، إدارة الجودة الشاملة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

7. علوان، قاسم نايف، 2005، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات ISO9000، دار الثقافة ، عمان.

8. النجار، فريد راغب، 2000، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، إتراك للنشر والتوزيع.

9. حافظ، صبري ، ومصطفي، يوسف، 2000، متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بكليات التربية، مجلة العلوم التربوية، العدد2، جامعة القاهرة.

10. الدرادكة، مأمون، 2002، إدارة الجودة الشاملة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

11. الخرابشة، عمر محمد عبدالله، 2012، "تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في ضمان الجودة ومعايير الاعتماد الأكاديمي في الكليات التربوية"، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين.

12. أحمد ورداح الخطيب،2009،الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية ، عمان

13. الطاهر الابراهيمي و وسيلة بن عامر، 2008، "معايير نظم الجودة وتأثيراتها على بيئة التدريس الجامعي في ظل نظام ل.م.د " الملتقي البيداغوجي الرابع حول ضمان جودة التعليم العالي، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

14. المليجي، رضا ابراهيم، 2010، جودة واعتماد المؤسسات التعليمية: آليات لتحقيق ضمان الجودة والحوكمة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة.

15. سلامه، رمزي، 2005، ضمان الجودة في الجامعات العربية، الهيئة للبنانية للعلوم التربوية، بيروت.

16. إدريس وآخرون، 2012،إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي(دراسة حالة لجامعة الطائف)، مجلة أماراباك، الاكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا.

17. الموقع الالكتروني لجامعة نواكشوط العصرية:www.una.mr.

18. ملخص الخطة الاستراتيجية لجامعة أنواكشوط العصرية 2016- 2020.